التعاقب وأثره في نحو العربيّة

الدكتور حمدي الجبالي
جامعة النجاح الوطنية
كلية الآداب " قسم اللغة العربية "

الملخص:

يتمثّلُ مدلولُ التعاقبِ في المستوى النحويِّ أنْ يتعاقبَ شيئان، ويخلفَ أحدُهما الآخرَ ، فإذا جاءَ أحدُهما سقطَ الآخرُ، لذا فلا يصحُّ الجمعُ بينَ المُعاقِبِ والمُعاقَبِ، ولا بدَّ من وجودِ أحدِهما. والتعاقبُ واحدٌ من المصطلحاتِ النحويّةِ التي كثُرَ دورُها في كتبِ النحويينَ، والتي اعتمدُوا عليها، وفسّرُوا في ضوئِها جملةً من مسائلِ النحوِ وقضاياهُ.

وقد حاولَ هذا البحثُ أنْ يقفَ على المسائلِ النحويّةِ التي فُسّرتْ في ضوءِ التعاقبِ، وأنْ يجمعَها ويَلَمَّ شتيتَها، وما تناثرَ منها في أبوابِ النحوِ، لتوضيحِها وتبيانِ مفهومِ التعاقبِ وأثرِه في النحوِ. فبيّنَ البحثُ أنَّ النحاةَ ركنُوا إلى التعاقبِ، واتخذُوا منهُ علّةً يعتلّونَ بها لتأييدِ مذاهبِهم والاحتجاجِ لها، وبيّنَ أيضًا أنَّ الظاهرةَ موضعَ التعاقبِ ليسَتْ محلَّ إجماعِ أهلِ العربيةِ وأربابِ الصناعةِ النحويةِ. فالنحاةُ ليسوا سواءً في قبولِه والأخذِ به، مُفسِّرًا مُوجِّهًا المسألةَ النحويَّةَ الواحدةَ. ومسائلُ هذا البحثِ، في مُجملِها، مسائلُ تكشفُ عن سَعَةٍ في أساليبِ العربيّةِ، وتفصحُ عن لُطفٍ ودقّةٍ في التنظيرِ النحويِّ.

Sequencing and its Effect on Arabic Syntax

The significance of sequencing is manifested syntactically by the fact that two things follow each other; and one thing substitutes the other. If one is used, the other ceases to be valid. Therefore, it is incorrect to integrate the sequent and the one which is sequenced, but one of them should definitely be in use. Sequencing is one of the terms that are widely used in resource books of grammarians' on which grammarians depend, and they interpreted - on the light of sequencing - a set of syntactical issues.

This research endeavors to survey and bring together the syntactical issues which were interpreted in terms of sequencing to illustrate them and to clarify the concept of sequencing and its effect on Arabic syntax. The research demonstrate that grammarians resort to sequencing; they treat it as a reason to support and defend their doctrines. The research also demonstrate that the phenomenon of sequencing is not an object of consensus to Arabic speakers and grammarians.

Grammarians differ among themselves in terms of accepting or rejecting sequencing as an interpretor or director of the syntactical issue. All issues in this research reveal the vastness of Arabic patterns and explain the delicacy in the syntactical theorization.

بسم الله الرحمن الرحيم

التعاقب وأثره في نحو العربيّة

مدخل:

التعاقب:

جاءَ في (كتاب العين): " ... وكُلُّ شيءٍ يُعْقِبُ شيئًا فهوَ عَقيبُهُ، كقولِكَ: خَلَفَ يَخْلُفُ بمنزلة اللّيلِ والنّهارِ إذا قضى أحدُهُما عَقِبَ الآخرُ، فهُما عقيبانِ، كُلُّ واحدٍ منهما عقيبُ صاحِبِهِ. ويعتَقِبانِ ويتعاقبانِ إذا جاءَ أحدُهما ذهبَ الآخرُ[1].

وقالَ الجوهريُّ: " وعاقبتُ الرجلَ في الراحلةِ إذا ركبتَ أنتَ مرّةً وركبَ هو مرّةً أخرى ... وعاقبهُ أي جاءَ بعَقِبِه فهو مُعاقِبٌ "[2].

وذكرَ ابنُ فارسٍ أنَّ العينَ والباءَ والقافَ أصلانِ صَحيحانِ، وأنَّ " أحدَهُما يَدلُّ على تأخيرِ شيءٍ، وإتيانِه بعدَ غيرِه "[3].

وقالَ الزمخشريُّ: " وهما يعتقِبانِ فلانًا بالضربِ أي يتعاونانِ عليهِ ... والملوانِ عَقِيبانِ أي كلُّ واحدٍ منهما مُعاقِبٌ الآخرَ "[4].

وجاءَ في (لسانِ العربِ): " وعاقبَ بينَ الشيئينِ إذا جاءَ بأحدِهما مرّةً وبالآخرِ أُخرى"[5].

ومعنى التعاقبِ عندَ علماءِ العربيّةِ يرتبطُ بالمعنى اللغويِّ السابقِ. فمضمونُ ما سبقَ يفيدُ أنَّ المُرادَ من التعاقبِ أنْ يعتقبَ شيئانِ، ويخلفَ أحدُهما الآخرُ، وأنّه إذا جاءَ أحدُهما ذهبَ الآخرُ، وأنّه لا يصحُّ الجمعُ بينَهما. وهو معنًى أرادَه علماءُ اللغةِ، كما يأتي.

ولكنَّ صاحبَ (العينِ) استعملَ التعاقبَ في سياقه الاصطلاحيِّ بمعنيينِ مختلفينِ. فمرّةً أرادَ به تعاقبَ الشيئينِ على الكلمةِ الواحدةِ. قال: " والعَيْهَقَةُ: عَيْهَقَةُ النشَاطِ والاستنانِ، قالَ:

إنَّ لِريعانِ الشّبابِ عَيْهَقَا[6]

---

[1] الخليل: العين 179/1 عقب.

[2] الجوهري: الصحاح 185/1 عقب.

[3] ابن فارس: مقاييس اللغة 77/4 عقب.

[4] الزمخشري: أساس البلاغة 130/2 عقب.

[5] ابن منظور: لسان العرب 613/1 عقب.

[6] الرجز لرؤبة في ديوانه ص 109.

قال الضريرُ: هو بالغينِ وهو الجنونُ، وقد عاقبَ بينَ العينِ والغينِ"[7]. ومرّةً أُخرى استعملَه بمعنى إضافةِ كلمةٍ إلى أخرى. قال: " وهذا يُشبهُ قولَهم: تَعبشَمَ الرجلُ وتَعبقسَ، ورجلٌ عبشميٌّ إذا كانَ من عبدِ شمسٍ أو من عبدِ قيسٍ، فأخذُوا من كلمتينِ مُتعاقبتينِ كلمةً، واشتقُوا فعلاً "[8].

وما حملَهُ النحويّونَ على التعاقبِ من مظاهرَ لغويّةٍ شيءٌ متعدّدٌ. فمنهُ ما يتّصلُ بالأصواتِ، ومنهُ ما يتّصلُ ببنيةِ الكلمةِ، أي بالصرفِ، ومنهُ ما يتّصلُ بالنحوِ.

ويستهدفُ هذا البحثُ تبيانَ مواضعِ التعاقبِ النحويِّ[9]، وجلاءَ أثرِهِ في نحوِ العربيّةِ. فقد وجدَ الباحثُ أنَّ التعاقبَ من المصطلحاتِ النحويّةِ التي تحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ؛ لكثرةِ دَوْرِهِ في كتبِ النحاةِ، واعتمادِهم عليهِ في تفسيرِ جملةٍ من قضايا النحوِ ومسائلِه. وممّا شجّعَ الباحثَ على إفرادِه بالمناقشةِ والعرضِ أنَّ ظواهرَهُ متناثرةً في أبوابِ النحوِ، وأنَّ أحدًا لم يُناقشْه قبلاً في بحثٍ مستقلٍّ، وأنَّ الظاهرةَ موضعَ التعاقبِ ليسَتْ محلَّ إجماعِ أهلِ العربيّةِ وأربابِ الصناعةِ النحويّةِ. فالنّحاةُ ليسُوا سواءً في قبولِه والأخذِ بهِ مُفسِّرًا مُوجِّهًا المسألةَ النحويَّةَ الواحدةَ. لهذا كلِّه آثرتَ جمعَ ظواهرِ التعاقبِ، وتصنيفِها وَفقَ الأبوابِ النحويّةِ، مقتصرًا على تلكَ التي تتّصلُ بالمستوى النحويِّ. وفيما يأتي بيانٌ لهذه الظواهرِ.

(1) الإعراب:

[7] الخليل: العين 97/1.

[8] المصدر السابق 60/1.

[9] وأما التعاقب في المستوى الصوتي والصرفي فستفرد لهما بحثا خاصا.

(أ) ممّا تمتازُ به العربيّةُ ظاهرةُ الإعراب. وقد خالفَ قطربٌ النّحويِّينَ في علّة دخول الإعرابِ في الكلام، ونُقِلَ عنه أنَّ العلّةَ في ذلكَ معاقبةُ الحركة الإسكانَ. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ الاسمَ في حالِ الوقف يلزمُه السكونُ للوقف، فلو جُعلَ في حالِ الوصلِ ساكنًا أيضًا، لَلَزِمَ إسكانُه وَقْفًا ووَصْلاً، وهذا يؤدّي إلى الإبطاءِ عندَ الإدراجِ، فلّما وُصِلَ الكلامُ وأمكنَ تحريكُهُ جُعِلَ تحريكُهُ مُعاقبًا لإسكانه ليعتدلَ الكلامُ. قالَ قطربٌ: " وإنّما أعربت العربُ كلامَها لأنَّ الاسمَ في حالِ الوقف يلزمُه السكونُ للوقف، فلو جعلُوا وصلَه بالسكون أيضًا لكانَ يلزمُه الإسكانُ في الوقف والوصلِ، وكانُوا يُبطئونَ عندَ الإدراجِ، فلمّا وصلُوا وأمكنَهم التحريكُ جعلُوا التحريكَ مُعاقبًا للإسكان، ليعتدلَ الكلامُ. ألا تراهُم بنَوا كلامَهم على متحرّكٍ وساكنٍ، ومتحرّكين وساكنٍ، ولم يجمعُوا بينَ ساكنين في حشوِ الكلمة، ولا في حشوِ بيت، ولا بينَ أربعة أحرفٍ متحرّكةٍ؛ لأنّهم في اجتماعِ الساكنين يُبطِئونَ، وفي كثرة الحروفِ المتحرّكة يستعجِلُونَ وتذهبُ المهلةُ في كلامهم، فجعلُوا الحركةَ عَقِبَ الإسكان"[10].

وقد رُدَّ مذهبُ قطربٍ هذا، إذ لو كانَ القصدُ إنّما هو أنْ تُعاقِبَ الحركةُ السكونَ لجازَ تعاورُ الرفعِ والجرِّ والنصبِ على الفاعلِ، ولجازَ نصبُ المضافِ إليه مثلاً؛ وفي هذا إفسادٌ للكلام، وخروجٌ عن قوانينِ نظمِه. قالَ الزجّاجيُّ: " وقالَ المخالفُونَ له ردًّا عليه: لو كانَ كما زعمَ لجازَ خفضُ الفاعلِ مرّةً، ورفعُه أخرى ونصبُه، وجازَ نصبَ المضافِ إليه؛ لأنَّ القصدَ في هذا إنّما هو الحركةُ تُعاقبُ سكونًا يعتدلُ به الكلامُ. وأيُّ حركةٍ أتى بها المتكلّمُ أجزأتهُ، فهو مخيّرٌ في ذلكَ. وفي هذا فسادٌ للكلامِ، وخروجٌ عن أوضاعِ العربِ، وحكمةِ نظامِ كلامهم"[11].

وإذا كانَ قطربٌ قد ركنَ إلى معاقبةِ الحركةِ الإسكانَ في الاعتلالِ لإعرابِ الكلامِ، فقد ذهبَ غيرُه إلى أنَّ الإعرابَ إنّما دخلَ في الكلامِ للدّلالةِ على المعاني المختلفة التي تعتور الكلام، كالفاعليّةِ والمفعوليّةِ والإضافة ، والفرقِ بينَ هذه المعاني[12].

(**ب**) وتُجرَى الفتْحةُ في اللغةِ مجرَى الكسرَةِ، وتُعاقبُها في بابِ الممنوعِ منَ الصرفِ، وبابِ الإدغامِ، وبابِ الإمالةِ. فتفسيرُ الأوّلِ أنّهُ قد عُدِلَ لفظَ المجرورِ إلى لفظِ المنصوبِ، فقالُوا: مررْتُ بعُمَرَ كما قالُوا: ضربْتُ عُمَرَ، فكأنَّ فتحةَ راءِ عَمَرَ عاقبَتْ ما كانَ يجبَ فيها من الكسرةِ لو صُرِفَ الاسمُ فقيلَ: مررتُ بعُمرٍ[13].

وتفسيرُ الثاني أنّه لما شَابهَتِ الياءُ المكسورُ ما قبلَها الياءَ المفتوحَ ما قبلَها أدغمُوا معَ الفتحةِ نحوَ: هذا جَيْب بَكْرٍ، كما أدغموا معَ الكسرةِ نحوَ: سَعِيد دَّاود[14].

---

[10] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 70 . 71.

[11] المصدر نفسه ص 71.

[12] السيوطي: الأشباه والنظائر 79/1.

[13] ابن منظور: لسان العرب 222/3 سند.

[14] المصدر نفسه 223/3 سند.

وتفسيرُ الثالثِ أنّهم أمالُوا معَ الفتحةِ فقالُوا: شيبان وقيسُ عيلان، كما أمالُوا معَ الكسرةِ فقالُوا: سِيحان وتِيحان[15].

(ج) والإعرابُ في اللغةِ ظاهرةٌ صوتيّةٌ تلحقُ آخرَ الاسمِ المعربِ، وآخرَ المضارعِ حينَ يكونُ معربًا، وحركاتُ الإعرابِ في الاسمِ الضمّةُ والفتحةُ والكسرةُ، وفي الفعلِ المضارعِ الضمّةُ والفتحةُ والجزمُ الّذي هو زوالُ الضمةِ والفتحةِ. ولا شكَّ أنَّ هذه الحركاتِ تتعاقبُ على الاسمِ المعربِ والفعلِ المضارعِ[16]. وذكرَ النحاةُ أنَّ بني تميمٍ[17] وغيرَهم منَ العربِ إلاّ الحجازيّينَ يدغمونَ الفعلَ المضعّفَ المجزومَ، والأمرَ المبنيَّ، نحو: لم يغُضَّ ولم يفِرَّ، وغَضَّ وفِرَّ، ويَشبّهونه بالمعرب " من حيثُ إنَّه قد تتعاقب عليه الحركاتُ لالتقاءِ الساكنين، كما تتعاقبُ حركاتُ الإعرابِ على المعربِ، ألا ترى أنّكَ تقولُ: اردد ابْنكَ، واردُدِ القومَ، ولا تَرُدَّنَّ"[18].

(د) وينجزمُ آخرُ المضارعِ المعتلِ بحذفِ حروفِ العلّةِ نيابةً عن السّكونِ. وقد اختلفَ النحاةُ في علّةِ حذفِ هذه الحروفِ، وفي حاذفِها. قالَ ابنُ عُصفورٍ: " وإنّما حُذفتِ الياءُ والواوُ في الجزمِ لئلاّ يكونَ لفظَ المرفوعِ كلفظِ المجزومِ لو بقيتِ الياءُ والواوُ، وأيضًا فإنّ الياءَ والواوَ لما عاقبتَا الضمّةَ فلمْ تظهرْ معهما أُجريتا مجرى الضمةِ، فحذفتا للجزمِ كما تُحذفُ الضمةُ "[19]. وقالَ في موضعٍ آخر معلّلاً جزمَ ما آخرُه ألفٌ: " ... وفي موضعِ الجزمِ محذوف الألفِ لمُعاقبتها الحركةَ، فكما أنَّ الجازمَ يحذفُ الحركةَ فكذلكَ ما عاقبَها"[20]. ونقلَ أبو حيانَ هذا المذهبَ عنِ ابنِ مالكٍ، وخالفَهُ وذهبَ إلى أنّ حروفَ العلةِ " انحذفتْ عندَ الجازمِ لا بالجازمِ، لأنَّ الجازمَ لا يحذفُ إلاّ ما كانَ علامةً للرفعِ، وهذه الحروفُ ليستْ علامةً، بل العلامةُ ضمّةٌ مقدّرةٌ، ولأنَّ الإعرابَ زائدٌ على ماهيّةِ الكلمةِ، وهذه الحروفُ منها؛ لأنّها أصليةٌ أو منقلبةٌ عن أصلٍ، والجازمُ لا يحذفُ الأصليَّ ولا المنقلبَ عنه. فالقياسُ أنَّ الجازمَ حذفَ الضمّةَ المقدّرةَ، ثمَّ حُذفتِ الحروفُ لئلاّ يلتبسَ المجزومَ بالمرفوعِ. لو بقيتْ. لاتّحادِ الصورةِ"[21].

(هـ) ويجوزُ النحاةَ أنْ تكونَ النونُ في المثنى وجمعِ المذكرِ بعدَ التسميةِ بهما مُعْتَقَبَ الإعرابِ، أي تتعاقبُ عليها حركاتُ الإعرابِ. واشترطَ الرضيُّ لجعلِ النونِ مُعْتَقَبَ الإعرابِ ألاّ يتجاوزَ حروفَ الكلمةِ سبعةً؛ لأنَّ غايةَ عددِ حروفِ الكلمةِ ثمانيةٌ، فلا تجعلُ النونُ في مُستعتبانِ ومُستعتبُونَ مُعْتَقَبَ الإعرابِ، وذكرَ أنّه إذا تعاقبتْ حركاتُ الإعرابِ على النونِ ألزمَ المثنى الألفَ دونَ الياءِ لكونِها أخفَّ

---

[15] المصدر نفسه 223/3 سند.

[16] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 454.

[17] سيبويه: الكتاب (هارون) 473/4.

[18] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 454.

[19] ابن عصفور: الممتع في التصريف ص 535.

[20] المصدر نفسه ص 537

[21] السيوطي: همع الهوامع 178/1.

منها، ولأنّه ليسَ في الأسماءِ المفردةِ ما آخرُهُ ياءٌ ونونٌ زائدتانِ وقبلَ الياءِ فتحةٌ، وأُلزِمُ الجمعَ الياءَ دونَ الواوِ لكونِها أخفَّ منها[22].

(و) وتعتقبُ حركةُ إعرابِ الحرفِ المحذوفِ على الحرفِ الذي قبلَهُ، نحو: يدٍ. فالأصلُ أنْ يكونَ محلُّ الحركةِ الإعرابيّةِ الياءَ؛ لأنَّ أصلَ (يدٌ) هو يَدْيٌ، ولمّا حُذفتِ الياءُ للتخفيفِ اعتقبتْ حركةُ الياءِ المحذوفةِ على الدالِ[23].

(ز) وتعربُ فو بالحروفِ إعرابَ الأسماءِ الستّةِ، وَفقَ الشروطِ المفصّلةِ في كتبِ النحاةِ. وتستعملُ مرّةً بالواوِ ومرّةً بالميمِ، فتكونُ الميمُ فيها بدلاً منَ الواوِ، إذِ الأصلُ فَوْهٌ، بدليلِ أَفواهٍ وتفوّهتُ والميمُ بدلٌ من الواوِ التي هي عينُ الكلمةِ، وعليهِ فلا يجوزُ أنْ تجتمعَ الميمُ والواوُ معًا. وقالَ الأخفشُ: الميمُ فيه بدلٌ من الهاءِ، إذ الأصلُ فَوْهٌ، ثمّ قُلِبَ فصارَ فَهْو، ثمّ حُذفت الواوُ وجُعلت الهاءُ ميمًا[24].

وأمّا قولُ الفرزدقِ[25]:

هُما نَفثَا في فِيَّ من فَمَويْهما على النابحِ العاوي أشدَّ رِجامِ

وقد جمعَ بينَ الميمِ في فمٍ والواوِ في فَمَويهما؛ فالنحاةُ فيه مختلفُونَ.

فوجهُهُ عندَ أبي عليٍّ الفارسيِّ[26] أنْ تكونَ الواوُ لامًا في موضعِ الهاءِ وتكونُ الكلمةُ تعتقبُ عليها لامانِ هاءٌ مرَّةً وواوٌ أخرى[27]. وقالَ المبرّدُ: " فأمّا فَمَويْهما فإنّه جعلَ الواوَ بدلاً من الهاءِ لخفائها للّينِ، وأنّ الهاءَ خفيّةٌ"[28]. وحملهُ آخرونَ على الجمعِ بينَ العِوضِ والمُعوّضِ منهُ[29]. وجعلَه بعضُهم غلطًا من الفرزدقِ إذْ أسنَّ واختلطَ[30].

وفي اعتقادي أنَّ حملَه على كونِ الواوِ لامًا في مَوضعِ الهاءِ، وأنَّ الهاءَ والواوَ تعتقبانِ على الكلمةِ لامينِ، أَولى من أنْ يُلَحَّنَ الفرزدقُ، أو يُغلّطَ. فالفرزدقُ وأمثالُه ممّن يحتجُّ بكلامهم هُم الَّذينَ عَنْهُمْ أُخذَتِ اللُّغةُ، فمتَى وَصَفْنَا كَلامَهُ أو كلامَ غيرِه بالغَلَطِ، " وَجوَّزْنَا ذلكَ عليهِم زَالَتِ الثِّقَةُ بِكَلامِهِم، وامتَنَعَ أَنْ نُثْبِتَ شَيئًا نادرًا؛ لإمكَانِ أَنْ يُقالَ في كُلِّ نَادرٍ: إِنَّ قائلَهُ غَلطَ"[31]، وأولى من جعلِه من قبيلِ الجمعِ بينَ العِوضِ والمُعوّضِ منه؛ ذلكَ لأنَّ الجمعَ بينَ العِوَضِ والمُعوّضِ منهُ لا ينبغي ألاّ يجوزَ عندَ النحاةِ إلاّ في ضرورةِ الشعرِ.

---

[22] الرضي الاستراباذي: شرح الكافية 140/2.

[23] ابن منظور: لسان العرب 419/15 يدي.

[24] الرضي الاستراباذي: شرح الشافية 215/3.

[25] البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق 215/2.

[26] ابن منظور: لسان العرب 527/13 فوه.

[27] وينظر: الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 548/2.

[28] المبرد: المقتضب 158/3.

[29] الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 548/2.

[30] إميل بديع: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعريّة 896/2.

[31] ابن هشام: مغني اللبيب ص 622.

(ح) نسبَ ابنُ جنّي إلى الزجّاجيِّ أنَّ التنوينَ في نحو: هؤلاءِ جوارٍ وغواشٍ عوضٌ من ضمّةِ الياءِ[32]، ثمَّ طعنَ ابنُ جنّي في هذا القولِ وأفسدَه من جهتينِ؛ إحداهما أنَّ هذه الأسماءَ قد عاقبتْ ياءاتُها ضمّاتِها، ولذلكَ لا تُجامعُها" فلمّا عاقبتها جرتْ لذلكَ مجراها، فكما أنكَ لا تعوِّضُ من الشيءِ وهو موجود، فكذلكَ أيضا يجبُ ألا تعوِّضَ منه وهناكَ ما يُعاقبُه، ويجري مَجراهُ"[33].

(ط) ويذكرُ النّحاةُ أنَّ الطّائيينَ يُقيمُونَ " ذُو " مَقامَ الّذي، وذاتَ مَقامَ الّتي، فيقولُونَ: "ذو" قامَ زيدٌ، بمعنى الّذي قامَ زيدٌ، وذاتُ قامتْ هندٌ، بمعنى: التي قامت هندٌ، ويجعلُ هؤلاءِ " ذو " رفعًا في كلِّ حالٍ مُوحّدًا في التثنيةِ والجمعِ، وأنَّ منهم يجعلُ " ذو " بمعنى الّذي للمذكّرِ والمؤنّثِ مطلقًا[34]. وذكرُوا أيضًا أنَّ بعضَهم يُعربُ " ذو " تشبيهًا بـ " ذي " التي بمعنى صاحبٍ، وذلكَ لتعاقُبِهما في اللفظِ[35]، فيقولُونَ: هذان ذوا نعرفُ، وهؤلاءِ ذوو نعرفُ.

(**2**) **اسم الإشارة:** يُجيزُ النُّحاةُ أنْ ينوبَ اسمُ الإشارةِ ذو البعدِ عن ذي القرْبِ وذو القرْبِ عن ذي البُعدِ إمّا لرفعةِ المُشارِ إليه والمشيرِ وعظَمتِهما، فمنَ الأوّلِ قولُه تعالى: { ذلكُم اللهُ ربّي عليه توكّلتُ وإليه أُنيبُ }[36]، ومنَ الثاني قولُهُ تعالى: { وما تلكَ بيمينكَ يا موسى }[37]، وإمّا لضَعَتِهما، نحو: { أهذا الّذي يذكرُ }[38]، و { فذلكَ الذي يدعُّ اليتيمَ }[39].

وأجازَ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ وابنُ مالكٍ وطائفةٌ أنْ يُعاقبَ (هذا) (ذلكَ)، فيُشارُ بذلكَ للقريبِ بمعنى هذا، ويشارُ بهذا للبعيدِ بمعنى ذلكَ، كقولِهِ تعالى: { ذلكَ نتلُوهُ عليكَ منَ الآياتِ }[40]، ثُمَّ قالَ: { إنَّ هذا لهُو القصَصُ }[41]، وكقولِ خفافِ بنِ ندبة[42]:

وقلتُ لهُ والرّمحُ يأطرُ متنَهُ تأمَّلْ خُفافًا إنَّني أنَا ذلكَا.

ومنعَ ذلكَ السهيليُّ، وأبطلَ ما احتجُّوا به، وعدَّهُ من النيابةِ، لا منَ التعاقُبِ[43].

(**3**) **الفعل المضارع:** يرى سيبويه أنَّ حروفَ المُضارعةِ التي في أوّلِ الأفعالِ: أرى وترى ويرى ونرى تعاقبُ عينَ الفعلِ المحذوفةَ للتخفيفِ، لكثرةِ استعمالِ هذه الأفعالِ. قالَ: " وممّا حُذِفَ في التخفيفِ؛

---

[32] مذهب الزجاجي، كما في (الإيضاح في علل النحو ص 97) أن التنوين في نحو: هؤلاء جوار وسوار وغواش وقواص هو عوضٌ من محذوف الكلمة، وليسَ عوضًا من ضمة الياء كما نقل عنه ابن جني.

[33] ابن جني: الخصائص 1:171 . 172.

[34] الهروي: الأزهية في علم الحروف ص 293 وما بعدها.

[35] السيوطي: الأشباه والنظائر 287/1.

[36] الشورى الآية10.

[37] طه الآية 17.

[38] الأنبياء الآية 36.

[39] الماعون الآية 2.

[40] آل عمران الآية 58.

[41] آل عمران الآية 62.

[42] البيت من الطويل، وهو في ديوان خفاف ص 64.

[43] أبو حيان: ارتشاف الضرب 509/1 . 510، والسيوطي: همع الهوامع 267/1 . 268.

لأنَّ ما قبلَهُ ساكنٌ قولُهُ: أَرَى وتَرَى ويَرَى ونَرَى، غيرَ أنَّ كلَّ شيءٍ كانَ في أوّلِه زائدةٌ سوى ألفِ الوصلِ من رأيتُ، فقد اجتمعتِ العربُ على تخفيفِه لكثرةِ استعمالِهم إياهُ، جعلُوا الهمزةَ تُعاقبُ"[44]. يعني أنهم جعلوا همزةَ المتكلّمِ في الفعلِ أرَى تُعاقبُ عينَ الفعلِ ، إذ الأصلُ أرْأى، وكأنّهم فرُّوا من اجتماعِ همزتينِ، وانْ كانَ بينهما ساكنٌ، ثُمَّ أتبعُوا الهمزةَ بقيةَ حروفِ المضارعةِ، فقالُوا: يرَى وترَى ونرَى، جعلُوا هذه الزوائدَ تعاقبُ عينَ الفعلِ[45].

(**4**) **معاقبةُ** (**أل**) **غيرَها**: لمَّا كانتْ (أل) واسعةَ الحضورِ في أبنيةِ العربيّةِ، كانَ كثيرٌ من الأحكامِ النحويّةِ مرتبطًا بها ، وكانَ بعضُ هذه الأحكامِ، فيهِ تعاقبٌ بينَها وبينَ جملةٍ من المظاهرِ النحويّةِ.

(أ) معاقبتها التنوينَ والإضافةَ: أشارَ النُّحاة إلى أنَّ ثلاثةَ أشياءَ تتعاقبَ على الاسمِ المفردِ ، وأنّهُ لا يوجدُ فيهِ اثنانِ من هذه المتعاقباتِ ، وهي (أل) والتنوينُ والإضافةُ[46].

والعلّةُ في ذلكَ ، كما يرى المبرّدُ ، أنَّ هذه المتعاقباتِ ظواهرُ زائدةٌ في الاسمِ، وأنَّ الاسمَ لا يحتملُ إلاّ زيادةً واحدةً منها. قالَ: " ... ولا تُدخلْ في الأوّلِ ألفًا ولا لامًا ، وتحذفُ منه التنوينَ؛ وذلكَ أنَّ التنوينَ زائدةٌ في الاسمِ ، وكذلكَ الإضافةُ والألفُ واللامُ ، فلا يحتملُ الاسمُ زيادتينِ. ألا ترى أنّكَ تقولُ: هذا غلامٌ يا فتى فاعلم. فإنْ زِدتَ الألفَ واللامَ قلتَ: هذا الغلامُ يا فتى ، وكذلكَ إذا أدخلتَ الإضافةَ قلتَ: هذا غلامُ زيدٍ ، وهذه ثلاثةُ دراهمَ"[47].

ويرى المالقيُّ أنَّ العلّةَ في عدمِ اجتماعِ زائدتينِ من هذه الزوائدِ في الاسمِ أنَّ الإضافةَ دليلُ اتّصالٍ والتنوينَ دليلُ انفصالٍ فتناقضَا ، وأنَّه لمّا لم تجتمعِ الإضافةُ مَعَ الألفِ واللامِ لاختلافِ تعريفِهما لم يجتمعَا معَ مُعاقبتِهما التنوينَ"[48]. وقالَ آخرونَ: لأنَّ التنوينَ دليلُ التنكيرِ والألفُ واللامُ دليلُ التعريفِ ، فتناقضَا فلا يُجمعُ بينهما. وقد ردَّ ذلكَ المالقيُّ؛ " لأنَّ في المعارفِ بناءً وهو مُنوّنٌ ، وهوَ العلمُ كزيدٍ وعَمرٍو"[49].

وقد ابتنى على هذه المعاقبةِ جوازُ نحوِ قولِهم: قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ فلانٍ ، أي يدَ فلانٍ ورجلَهُ؛ بحذفِ التنوينِ على تقديرِ الإضافةِ[50].

وإذا كانَ الاسمُ المضافُ مشتقًّا من الفعلِ عاملاً فيما بعدَهُ ، فإنْ أدخلتَ الألفَ واللامَ في الأوّلِ امتنعَ جرُّ معمولِه ، لكونِ الألفِ واللامِ تعاقبانِ التنوينَ ، فكأنَّ التنوينَ باقٍ. قالَ الأخفشُ: " وإذا

---

[44] سيبويه: الكتاب (هارون) 546/3.

[45] ابن منظور: لسان العرب 292/14 رأي.

[46] السيوطي: الأشباه والنظائر 6/2 ، و 23/3.

[47] المبرد: المقتضب 143/4.

[48] المالقي: رصف المباني ص 420.

[49] المصدر نفسه ص 420.

[50] المصدر نفسه ص 420. وينظر في جواز نحو: قطع الله يد ورجل فلان: الفراء: معاني القرآن 321/2 . 322 ، وأبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص 597 . 598.

أدخلتَ الألفَ واللامَ قلتَ: هو الضاربُ زيدًا ، ولا يكونُ أنْ تجرَّ زيدًا؛ لأنَّ التنوينَ كأنّه باقٍ في الضاربِ إذا كانَ فيه الألفُ واللامُ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ تُعاقبانِ التنوينَ"[51].

وإذا ثُنِّيَ الاسمُ المشتقُّ من الفعلِ أو جُمِعَ وأَدخلتَ الألفَ واللامَ فيه ، جازَ إثباتُ النونِ وإعمالُه ، نحو: هما الضاربانِ زيدًا ، وجازَ حذفُها وإضافتُه ، نحو: هما الضاربا زيدٍ؛ " لأنَّ الألفَ واللامَ لا تُعاقبانِ التنوينَ[52] في الاثنينِ والجميعِ. فإذا أخرجتَ النونَ من الاثنينِ والجمعِ من أسماءِ الفاعلينَ أضفتَ ، وإنْ كانتْ فيه الألفُ واللامُ؛ لأنَّ النونَ تُعاقبُ الإضافةَ ، وطرحُ النونِ ههنا كطرحِ النونِ في قولكَ: هما ضاربا زيدٍ"[53]. ولمّا كانت النونُ ههنا لا تعاقبُ الألفَ واللامَ لم يُحذفِ النونُ للإضافةِ ، ولا لِيُعاقبَ الاسمُ النونَ في قولِ الشاعرِ[54]:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ

وإنّما أُعملَ (الحافظو) على نيّةِ إثباتِ النونِ ، لأنّها لا تُعاقبُ الألفَ واللامَ[55].

وإذا لم تُدخلِ الألفَ واللامَ في الأولِ، وأضفتَ الأولَ إلى الثاني، كقولِه تعالى: { كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ }[56]، فقد امتنعَ الجمعُ بينَ التنوينِ أو النونِ والإضافةِ، وصارَ جرُّ المعمولِ مُعاقبًا للتنوينِ والنونِ. قالَ سيبويه: " واعلمْ أنَّ العربَ يستخفُّونَ فيحذفُونَ التنوينَ والنونَ ، ولا يتغيّرُ من المعنى شيءٌ ، وينجرُّ المفعولُ لِكفِّ التنوينِ من الاسمِ ، فصارَ عملُه فيه الجرُّ ، ودخلَ في الاسمِ مُعاقبًا للتنوينِ"[57]. وما جازَ في اسمِ الفاعلِ يجوزُ في المصدرِ. قالَ سيبويه معقّبًا على قولِ الشاعرِ[58]:

بِضربٍ بالسيوفِ رؤُوسَ قومٍ أَزلْنا هَامَهُنَّ عنِ المَقيلِ

" وإنْ شئتَ حذفتَ التنوينَ كما حذفتَ في الفاعلِ ، وكانَ المعنى على حالِه ، ألا ترى أنّكَ تجرُّ الذي يلي المصدرَ فاعلاً كانَ أو مفعولاً ، لأنّه اسمٌ قد كففتَ عنه التنوينَ ، كما فعلتَ ذلكَ بفاعلٍ ، ويصيرُ المجرورُ بدلاً من التنوينِ مُعاقبًا له"[59].

وإذا أُضيفَ اسمَ الفاعلِ العاري من الألفِ واللامِ إلى علامةِ المضمرِ غيرِ المنفصلِ ، نحو: هم ضاربُوكَ كانَ الضميرُ مُعاقبًا للنونِ والتنوينِ ، ولذا وجبَ حَذْفُ النونِ والتنوينِ؛ لأنّه لا يُتكلّمُ بالضميرِ "

---

[51] الأخفش: معاني القرآن ص 84. وينظر سيبويه: الكتاب (هارون) 182/1.

[52] وينظر سيبويه: الكتاب (هارون) 184/1.

[53] الأخفش: معاني القرآن ص 84. وينظر المبرد: المقتضب 144/4.

[54] البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص 115. ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في خزانة الأدب 189/2، ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب 363/9 (وكف)، ولشريح بن عمران من بني قريظة أو لمالك بن عجلان في شرح أبيات سيبويه 205/1، ولرجل من الأنصار في الكتاب (هارون) 185/1 . 186.

[55] سيبويه: الكتاب (هارون) 186/1.

[56] آل عمران الآية 185 ، والأنبياء الآية 35 ، والعنكبوت الآية 57.

[57] سيبويه: الكتاب (هارون) 165/1 . 166. وينظر 169/1.

[58] البيت من الوافر، وهو للمرار بن منقذ التميمي في شرح الشواهد للعيني مع حاشية الصبان 284/2.

[59] المصدر نفسه 190/1.

مفردًا حتّى يكونَ متّصلاً بفعلٍ قبلَه ، أو باسمٍ فيهِ ضميرٌ ، فصارَ كأنّه النونُ والتنوينُ في الاسمِ ، لأنّهما لا يكونانِ إلاّ زوائدَ ، ولا يكونانِ إلاّ في أواخرِ الحروفِ. والمظهرَ وإنْ كانَ يعاقبَ النونَ والتنوينَ فإنه ليسَ كعلامةِ المضمرِ المتّصلِ؛ لأنّه اسمٌ ينفصِلُ ويُبتدأ ، وليسَ كعلامةِ الإضمارِ ، لأنّها في اللفظِ كالنونِ والتنوينِ ، فهيَ أقربُ إليها من المظهرِ ، اجتمعَ فيها هذا والمعاقبةُ"[60]. وما ورد عنِ العربِ وقد جمعَ فيهِ بينَ النونِ والضميرِ حَكَمَ عليه النُحاةُ بالغلطِ. قالَ الفرّاءُ معقّبًا على قراءةِ: { قالَ هل أنتم مُطّلعُونَ فَأُطّلعَ }[61]: " فكَسَرَ النُّونَ. وهوَ شَاذٌّ. فمنْ ذلكَ أنْ يقولُوا: أنتَ ضارِبِي. ويقولُونَ للاثنينِ: أنتما ضاربايَ ، وللجميعِ: أنتم ضارِبِيَّ ، ولا يقولُوا للاثنين: أنتم ضاربانِني ولا للجميعِ: ضاربُونني. وإنَّما تكونُ هذه النونُ في فعلَ ويفعلُ ، مثل: ضربُونِي ويضربُنِي وضربَنِي. وربَّما غلطَ الشّاعرُ فيذهبُ إلى المعنَى ، فيقولُ: أنتَ ضاربُنِي ، يتوهَّمُ أنَّه أرادَ: هل تضربُني ، فيكونُ ذلكَ على غيرِ صحَّةٍ... وقالَ آخرُ[62]:

وما أدري وظنِّي كلُّ ظنٍّ أَمُسْلِمُني إلى قومٍ شَراحِ

يريدُ: شراحيل. ولم يقلْ: أَمُسلِمي. وهو وجهُ الكلامِ"[63].

ونقلَ أبو حيانَ أنَّ نحوَ قولِكَ: هما ضارباكَ ، وضاربوكَ عندَ الأخفشِ على المعاقبةِ لا على الإضافةِ ، وأنَّ الكافَ عندَه في موضعِ نصبٍ ، وعندَ غيرِه في موضعِ جرٍّ[64]. قالَ سيبويه: " ولا يكونُ في قولِهم: هم ضاربُوكَ ، أنْ تكونَ الكافُ في موضعِ النصبِ؛ لأنّكَ لو كففتَ النونَ في الإظهارِ لم يكنْ إلاّ جرًّا ، ولا يجوزُ في الإظهارِ: هم ضاربُو زيدًا ، لأنّها ليستْ في معنى الذي ، لأنّها ليستْ فيها الألفُ واللامُ كما كانتْ في الذي"[65].

وأمّا إذا كانَ المضافُ اسما غيرَ مشتقٍّ ، وثُنّيَ أو جُمعَ ، فلا تصحُّ إضافتُه معَ الألفِ واللامِ ، فلا يقالُ: هما الغلاما زيدٍ ، كما يقالُ: هما الضاربا زيدٍ؛ لأنّه " إنّما يقعُ الحذفُ في المشتقِّ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقولَ: هما الضاربانِ زيدًا ، والضاربُونَ عمرًا ، ولا يكونُ هذا في الغلامِ إذا ثنّيتَه ، فلمّا كففتَ النونَ عاقبتَها ما كانَ مُستعملاً بعدَها"[66].

ولمّا كانت الإضافةُ مُعاقبةً للألفِ واللامِ ، فإنّه لا يجوزُ دخولُ الألفِ واللامِ على ما كانتْ إضافتُه محضةً ، فلا يُقالُ: هذا الغلامُ رجلٍ ، وأمّا ما كانتْ إضافتُه غيرَ محضةٍ فالقياسُ ألاّ تجامعَ الألفُ واللامُ الإضافةَ أيضًا؛ لكونِهما متعاقبينِ ، ولكنْ لما كانت الإضافةُ فيهِ على نيّةِ الانفصالِ اغتُفرَ الجمعُ

---

[60] المصدر نفسه 187/1 . 188.

[61] الصافات الآية 54.

[62] البيت من الوافر، وهو ليزيد بن مخزم الحارثي في شرح شواهد المغني 770/2 . وفيه أنَّ الفراء ذكر هذا البيت على هذا النمط؛ ليجعله بابا من النحو، وأنّ الصواب: أَيُسْلِمُني بنو البدء اللقاح. وعلى هذه الرواية لا شاهد. وفي تذكر النحاة (ص 422) أنَّ الشعر ليزيد بن مُخَرِّم الحارثي، وفي حاشية (رقم 4) في همع الهوامع (225/1) أن الشعر ليزيد بن محمد الحارثي، وفي المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (180/1) أنّ الشعر ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي.

[63] الفراء: معاني القرآن 385/2 . 386. وينظر: سيبويه: الكتاب 188/1 ، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 188/3.

[64] أبو حيان: تذكرة النحاة ص 482.

[65] سيبويه: الكتاب (هارون) 187/1.

[66] المبرد: المقتضب 147/4.

بينهما. وذكرَ ابنُ عقيلٍ أنَّ ذلكَ مشروطٌ بعدمِ دخولِ الألفِ واللامِ على المضافِ إليهِ ، نحو: الجعدِ الشعْرِ ، والضاربِ الرجلِ ، أو على ما أُضيفَ إليهِ ، نحو: زيدٌ ضاربُ رأسِ الجاني ، وذكرَ أنَّ المسألةَ ممتنعةٌ إذا لم تدخلِ الألفُ واللامُ على المضافِ إليهِ ، نحو: هذا الضاربُ رجلٍ وهذا الضاربُ زيدٍ ، أو على ما أُضيفَ إليهِ المضافِ إليه ، نحو: هذا الضاربُ رأسِ جانٍ[67].

ولكونِ (أل) والإضافةِ متعاقبينِ ذكرَ ابنُ شُقيرٍ البغداديّ أنَّ (رقابًا) في قولِهِ[68]:

فما قَومِي بثعْلَبةَ بنِ سَعدٍ وَلا بفَزارةَ الشُّعْرى رِقابا

منصوبٌ؛ " لإدخالِ الألفِ واللامِ على الشُّعرَى ، لأنَّ الألفَ واللامَ يُعاقبانِ التنوينَ"[69].

وبسببِ هذه المعاقبةِ حكمُوا على أنَّ الكافَ في قولِهم: النّجاكَ للتخصيصِ بالخطابِ ككافِ ذلكَ ، وكافِ أرأيتَكَ زيدًا أبو مَن هو[70] ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ اسمًا ، " ولو كانت اسمًا لكانَ النجاءكَ مُحالاً لأنّه لا يُضافُ الاسمُ الذي فيهِ الألفُ واللامُ"[71].

ورأى النّحاةُ أنَّ في هذه المعاقبةِ أيضًا بينَ (أل) والإضافةَ دليلاً على ظرفِ الزمانِ المتصرِّفِ، وهو ما استعملَ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ بأنْ يُخبرَ عنهُ ، أو يُجرَّ بمِن[72].

(ب) معاقبتها العلميّة: تتعاقبُ (أل) والعلميّةُ على تعريفِ بعضِ الكلماتِ. من ذلك غدوةٌ. فهيَ عندَ بعضِهم ممّا يتعاقبُ عليهِ تعريفان؛ تعريفُ (أل) والعلميّةُ[73].

ومن ذَلكَ فينةٌ. فقد عدَّها أبو عليٍّ الفارسيّ معرفةً ، وجعلَ فينةَ والفينةَ ممَّا تعاقبَ عليهِ تعريفانِ؛ العلميَّةُ و (أل)[74].

ومنه أيضا شَعُوب والشَّعوب للمنية ، وأمُّ حُبَينٍ وأمُّ الحُبَينِ لدويبّة ، ولقيته النَّدَرى وفي نَدَرى أي أحيانا لا دائما، ونَسْر والنّسر اسم صنم ، وإلاهة والإلاهة اسمٌ للشمس[75].

ومن ذلكَ أسماءُ العددِ فهي معارفُ أعلامٌ وقد تدخلُ (أل) عليها ،كقولِكَ: الثلاثةُ نصفُ الستّةِ ، فيكونُ ممّا يعتقبُ عليهِ تعريفان[76].

---

[67] ابن عقيل: شرح ابن عقيل 47/3.

[68] البيت من الوافر، وهو لحارث بن ظالم في الكتاب (هارون) 201/1، وشرح أبيات سيبويه 259/1 وفيه (وما) مكان (فما)، و (الشعر الرقابا) مكان (الشعرى رقابا).

[69] ابن شقير البغدادي: المحلى وجوه النصب ص 45.

[70] ابن منظور: لسان العرب 306/15 نحا.

[71] سيبويه: الكتاب (بولاق) 124/1 . 125. وينظر المبرد: المقتضب 209/3 . 210 ، و 279.

[72] أبو حيان: ارتشاف الضرب 226/2.

[73] ابن منظور: لسان العرب 105/13 حبن. وينظر السيوطي: الأشباه والنظائر 44/2 ، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 228/2.

[74] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 287. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 229/2.

[75] ابن منظور: لسان العرب 105/13حبن ، و 329 فين ، و 468 أله و 268/15 لوي. وينظر: الجوهري: الصحاح 2224/6 أله.

[76] السيوطي: الأشباه والنظائر 44/2.

(ج) معاقبتها التنكير: أشارَ بعضُ النّحاةِ إلى أنَّ العلّةَ في اختصاصِ الاسمِ بأداةِ التعريفِ "أل " دونَ الفعلِ هيَ تعاقبُ التعريفِ والتنكيرِ على لفظِه، ولمّا كانَ الأمرُ كذلكَ لزمَ تعاقبُ علامتَيهما، ولهذا لم تدخلِ " أل " على الفعلِ؛ لأنّه ليسَ فيه علامةُ التنكيرِ. قالَ البَرْكَلِيُّ: " وممّا خُصَّ به الاسمُ ... اللامُ، أي لامُ التعريفِ ...قيلَ: وجهُ الاختصاصِ كونُ الفعلِ خبراً، وحقّه التنكيرُ، ... وقيلَ: لمّا تعاقبَ التعريفُ والتنكيرُ على اللفظِ لزمَ تعاقبُ علامتيهما، فلمّا لم يكنْ في الفعلِ علامةُ التنكيرِ لم يدخلْ عليهِ اللامُ"[77].

(د) معاقبتها (من): تتعاقبُ (أل) و (من) على أفعلَ التفضيلِ؛ لذلكَ فإنَّهُ إذا استعملَ معرَّفًا (بأل) أو بالإضافةِ أُنِّثَ وثُنِّيَ وجمعُ. تقولُ: مررْتُ بالرجلِ الأفضلِ وبالرّجالِ الأفضلينَ وبالنساءِ الفُضُلِ ، ومررتُ بأفضَلِهم وبأفضَليهم وبفُضْلاهُنَّ وبفُضَلِهنَّ. ولا يجوزُ أنْ يُستعملَ دونَهما، فلا يجوزُ: مررتُ برجلٍ أفضَلَ ولا برجالٍ أفضَلَ ولا بامرأةٍ فُضلَى؛ إلاّ أنْ تدخلَه (أل) أو يُوصلَ بِمِنْ؛ لكونِهما يتعاقبانِ عليه[78]. ولذلكَ ردَّ الأخفشُ في أثناءِ وُقُوفِه على قولِه جلَّ ثناؤُه: {وقولُوا للناسِ حسنا }[79] ، قراءةَ من قرأَ: وقُولَوا للنّاسِ حُسْنَى ، مؤنّثةً غيرَ منوّنةٍ؛ لأنّ الحُسنى لا يُتَكلَّمُ بِها إلاّ بالألفِ واللامِ"[80] ، فلا يجوزُ خلعُها ، لأنّها مُعاقبةٌ مِنْ[81]. وغريبٌ ما جاءَ في (لسانِ العربِ) عن أبي حاتمٍ أنّها قراءةُ الأخفشِ ، وأنَّ أبا حاتمٍ ردَّها للعلّةِ الّتي اعتلَّ بها الأخفشُ نفسُه ، وقَبِلَها ابنُ جنّي من الأخفشِ ، ودافعَ عنها ، واعتلَّ بأنَّ حسنى مصدرٌ ، غيرُ صفةٍ ، بمنزلةِ الحُسْنِ[82].

ويذكرُ النحاةُ أنَّ أفْعلَ المعرّفةَ بـ (أل) قد تقتضي المفاضلةَ وتدلُّ عليها ، فتكونُ اللامُ معاقبةً (منْ)، وأنَّ ذلكَ أذهبُ في المدحِ وأبلغُ ، وجعلُوا منه قولَ رؤبةَ[83]:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَّا[84].

ويشترطُ النّحويُّونَ لعملِ اسمِ التفضيلِ في الظاهرِ أنْ يُعاقبَه الفعلُ ، أي أنْ يصحَّ وقوعُ فعلٍ بمعناهُ موقعَه ، وذلكَ في كلِّ موضعٍ وقعَ فيهَ أفعلُ بعدَ نفيٍ أو شبهِه ، وبشرطِ أنْ يكونُ مرفوعُه الظاهرُ أجنبيًّا مفضّلاً على نفسِهِ ، كـ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ ، فالكحلُ مرفوعٌ بأحسنَ ، لصحةِ وقوعِ فعلٍ بمعناهُ موقعَهُ ، نحو: ما رأيتُ رجلاً يَحْسُنُ في عينِه الكحلُ كزيدٍ. وأمّا إذا لم

---

[77] البركلي: شرح لب الألباب في علم الإعراب ص 78 . 79.

[78] ابن منظور: لسان العرب 14/4 أحر. وينظر 280/11 رذل ، و116/13 حسن ، والسيوطي: الأشباه والنظائر 31/2.

[79] البقرة الآية 85.

[80] الأخفش: معاني القرآن 127/1.

[81] السيوطي: الأشباه والنظائر 190/4 ، وابن منظور: لسان العرب 116/13 حسن.

[82] ابن منظور: لسان العرب 115/13 حسن.

[83] البيت من أرجوزة لرؤبة في ملحق ديوانه ص 183، والكتاب (هارون) 29/1، و 170/4، وروايته هنا بَدءٌ مكان ضخم. وشرح أبيات سيبويه 459/1 وفيه (ضخمًا) مكان (ضخم)، وكذا ذكر ابن منظور في لسان العرب 354/12 " ضخم " نقلا عن ابن بري أنّ صواب إنشاده (ضَخْمًا).

[84] المصدر نفسه 354/12 ضخم.

يُعاقبِ الفعلُ أفعلَ التفضيلِ فلا يرفعُ الظاهرَ ، فلا يُقالُ: مررتُ برجلٍ أفضلَ منهُ أبوهُ[85] ، برفعِ (أبوه) بـ (أفضل) ، لعدمِ صحّةِ وقوعِ فعلٍ بمعناهُ موقعَه؛ وإنّما يرفعُ ضميراً مستتراً ، نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ، ففي أفضلَ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على زيدٍ[86].

(هـ) معاقبتها الضمير وذلكَ في المصدرِ المعرّفِ (بأل) في نحوِ قولكَ: إنّكَ والضربَ عمراً لَمُسيءٌ إليه ، أي وضربكَ ، وقد بَنَى على هذه المُعاقبةِ جماعةٌ من النحاةِ المتأخّرينَ جوازَ أنْ يعملَ المصدرُ بسببِ هذه المعاقبةِ ، ومنعُوا إعْمالَهُ إنْ لم يُعاقبِ الضميرُ (أل) ، نحو: عجبتُ من الضربِ زيدٍ عمراً[87].

(**5**) **الإضافة ولام الجرّ**: تُعاقبُ الإضافةُ لامَ الجرِّ ، الّتي تُسمّى لامَ التعقيبِ؛ لأنّها عقّبتِ الإضافةَ ، وتدخلُ هذه اللامُ معَ الفعلِ الّذي معناهُ الاسمَ ، نحو: فلانٌ عابرُ الرُّؤيا وعابرٌ للرُّؤيا ، وراهبُ ربّهُ وراهبٌ لربِّه ، وفي القرآنِ الكريمِ: { لِلَّذِينَ هُم لِرَبِّهِم يَرْهَبُونَ }[88] ، وقوله تعالى: { إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤيَا تَعْبُرُونَ }[89]. فقد ذكرَ النّحاةُ أنّ هذه اللامَ إنّما دخلَتْ تعقيبًا للإضافةِ ، وأنّ المعنى هم راهبونَ لربِّهم وراهبُو ربِّهم. قالَ الزّجّاجُ في قولهِ تعالى: { إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤيَا تَعْبُرُونَ }: " هذه اللامُ أُدخلَتْ على المفعولِ للتبيينِ ، والمعنى إنْ كنتُم تعبُرونَ وعابرينَ ، ثُمَّ بيّنَ باللامِ ، فقالَ: للرُّؤيا... وتسمَّى هذه اللامُ لامَ التعقيبِ؛ لأنّها عقّبتِ الإضافة"[90].

وأشارَ المحدثونَ إلى تعاقبِ الإضافةِ ولامِ الجرِّ[91] على نحوِ مغايرٍ لمّا أرادَهُ الأقدمونَ وذلكَ في محاولةٍ لتفسيرِ أنماطٍ لُغويةٍ طغَى فيها إقامةُ اللامِ مقامَ الإضافةِ إذا كانَ المضافُ موصوفًا"[92] نحو: الأُسس النفسيَّة للنُّموّ ، جرتَ في العربيّةِ المعاصرةِ ، ووقفَ " منها المعياريُّونَ موقفَ التخطئةِ أو الاستهجانِ أو التحفُّظِ"[93].

(**6**) **المتعدي واللازم**: ذكرَ النُّحاةُ أنَّ الفعلَ يتعدّى تارةً بالهمزةِ وتارةً بالتضعيفِ، وذُكِرُوا أنَّ التضعيفَ والهمزةَ قد يَتعاقَبانِ، كقولكَ: أنزلْتُ الشيءَ ونزّلْتُهُ، وأَوهنتُ الشيءَ ووهّنْتُه، ومنعَ ذلكَ أبو حيّانَ وذهبَ إلى أنّ معناهما واحدٌ[94].

---

[85] جاء في شرح التصريح للأزهري 106/2: " ورفعه الظاهر نزر ،كـ: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، أو أفضل منه أنت ، بخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وبرفع الأب وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه أو أنت. وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر ، فاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بـ : من ".

[86] ابن عقيل: شرح ابن عقيل 187/3 . 188.

[87] أبو حيان: ارتشاف الضرب 176/3 ، والسيوطي: همع الهوامع 5/ 72 ، والأزهري: شرح التصريح 63/2.

[88] الأعراف الآية 154.

[89] يوسف الآية 43.

[90] ابن منظور: لسان العرب 529/4 عبر. ومذهبُ جماعة من النحاة أن هذه اللام زائدة. ينظر: المرادي: الجنى الداني ص 105.

[91] نهاد الموسى: اللغة العربية بين الثبوت والتحول مثل من ظاهرة الإضافة ص 13.

[92] المصدر نفسه ص 20.

[93] المصدر نفسه ص 10.

[94] أبو حيان: ارتشاف الضرب 54/3.

كما أشارُوا إلى أنَّ حروفَ الجرِّ قد يُعاقبُ بعضُها بعضًا في بعضِ الأفعالِ، كالفعلِ فطِنَ الّذي يتعدّى بحرفينِ متعاقبينِ، هما اللامُ والباءُ، والفعلِ شَنِفَ الذي يتعاقبُ عليهِ اللامُ والباءُ، يقالُ: شَنِفُ له وبهِ[95].

وقد يُعاقبُ حرفُ الجرِّ همزةَ التعدية؛ " لأنَّ الباءَ كأنّها جزءٌ من الفعلِ، من حيثُ كانتْ مُعاقبةً لأحدِ أجزائه المصوغةِ فيهِ، وهي همزةُ أفعلَ، وذلكَ نحوَ: أنزلتُه ونزلتُ بهِ، وأدخلتُه ودخلتُ بهِ، وأخرجتُه وخرجتُ بهِ "[96].

ولمّا كانتِ الهمزةُ والباءُ تتعاقبانِ لم يجُزْ نحوُ: أقمتُ بزيدٍ، فكما لا يجمعُ بينَ حرفي استفهامٍ امتنعَ الجمعُ بينَ أداتي تعديةٍ؛ الهمزةِ والباءِ لكونِهما متعاقبتينِ[97].

(**7**) **إضمار الجارّ**: سبقتِ الإشارةُ قبلاً إلى أنَّ الجرَّ أو المعمولَ المجرورَ يُعاقبُ التنوينَ أو النونَ في اسمِ الفاعلِ والمصدرِ المضافينِ إلى معموليهما. ولمّا كانَ الأمرُ كذلكَ منعَ سيبويه أنْ يضمرَ الجارُّ؛ معتلاً بأنَّ حرفَ الجرِّ جزءٌ من المجرورِ، وذلكَ لأنّه يُعاقبُ التنوينَ. قال في قولِ جريرٍ[98]:

خَلِّ الطريقَ لمَنْ يبَني المَنارَ بهِ وابرَزْ بِبرْزَةَ حيثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

" ولا يجوزُ أنْ تُضمِرَ تنحَّ عنِ الطريقِ؛ لأنَّ الجارَّ لا يُضمرُ، وذلكَ أنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارِّ غيرُ مُنفصلٍ، فصارَ كأنّه شيءٌ من الاسمِ، لأنّه معاقبٌ للتنوينِ، ولكنكَ إنْ أضمرتَ أضمرتَ ما هو في معناهُ ممّا يصلُ بغيرِ حرفِ إضافةٍ"[99].

(**8**) **المصدر المؤوّل والمصدر الصريح**: أجازَ الأخفشُ أنْ تُعاقبَ أنْ والفعلُ المصدرَ، وأنْ تقعَ هي والفعلُ موقعَهُ، كقولكَ: ضربتُهُ أنْ أضربَهُ، ومنعَ ذلكَ غيرُهُ، واختلفُوا في علةِ المنعِ.

فمنهم من اعتلَّ بأنَّ (أنْ) تخلصُ الفعلَ للمستقبلِ، والتأكيدُ إنّما يكونُ بالمصدرِ المبهمِ الذي لا يدلُّ على زمنٍ محدّدٍ، ومنهم من اعتلَّ بأنَّ (أنْ) والفعلَ يُعطي محاولةَ الفعلِ، ومحاولةُ المصدرِ ليستْ هي المصدرُ، فلذلكَ امتنعَ وقوعُ أنْ والفعلِ موقعَ المصدرِ[100].

(**9**) **لدن ولدى**: ذكرَ النحويُّونَ أنَّ في لدُنْ لغاتٍ عديدةً، وذكرَ بعضُهم في هذه اللُّغاتِ لَدَى، وقالَ: إنَّ لدنْ ولدى ممّا اعتقبَ فيه النونُ وحرفُ العلّةِ لامًا[101]، أي أنّها تُستعملُ تارةً بالنونِ وتارةً بحرفِ العلّةِ. وإذا كانتْ لدى ولدن ممّا تعاقبَ عليهِ النونُ والألفُ فثَمَّ فروقٌ بينهما في الاستعمالِ اللّغويِّ[102].

---

[95] ابن منظور: لسان العرب 184/9 شنف. والشنف البغض.

[96] ابن جني: الخصائص 102/2.

[97] السيوطي: الأشباه والنظائر 129/1. وينظر أيضا 313/1.

[98] البيت من البسيط، وهو في ديوانه 179/1.

[99] سيبويه: الكتاب (هارون) 254/1.

[100] السيوطي: همع الهوامع 101/3.

[101] ابن منظور: لسان العرب 383/13 لدن.

[102] تراجع هذه الفروق في: السيوطي: الأشباه والنظائر 177/2.

(**10**) **التثنية**: من المعروف أنَّ التثنيةَ ممّا يُستدلُّ به على أصلِ اللفظ، ولكنَّ ورودَ مُثنّيين للاسمِ الواحدٌ في العربيّةَ دفعَ النحاةَ إلى حملِ أحدهما على المعاقبة. من ذلكَ أنَّ رِضًا لمّا كانَ من الواوِ كانَتْ تثنيتُه على الأصلِ رِضَوَين، ثمَّ ثُنِّيَ على رِضَيَين، على المعاقبة، مُعاقبةِ الياءِ الواوَ[103]. ومن ذلكَ أيضًا أنَّ تثنيةَ دَمٍ على الأصلِ دَمَيَان، وأمَّا وُرودُ دَمَوَين فشاذٌّ، وهو محمولٌ على معاقبةِ الواوِ الياءَ. ومثلُ هذه المعاقبةِ قليلٌ؛ " لأنَّ أكثرَ حُكمِ المعاقبةِ إنّما هو قلبُ الواوِ، لأنّهم إنّما يطلبُونَ الأخفَّ"[104]. ومثلُ ما سبقَ تثنيةُ المَنا، وهو الكيلُ الذي يُكالُ به السمن، منَوانِ ومنَيانِ الياءُ معاقبةٌ طلبا للخفةِ[105].

(**11**) **القسم**:

(أ) عَيَّنَ النّحويُّونَ مَحالَّ نونَيِ التوكيدِ الخفيفةِ والثقيلةِ، كما عيَّنُوا الحروفَ الّتي يُتلقّى بها القسمُ، وذكروا من هذه المحالِّ المضارعَ المثبتَ المستقبلَ الواقعَ جوابَ قسمٍ، وقالُوا: إنَّ هذهِ النونَ خفيفةً كانتْ أو ثقيلةً تلزمُ هيَ واللامُ هُنا، كقولكَ: واللهِ ليَخرجَنَّ زيدٌ غدًا، كما ذكرُوا أنّهُما يتعاقبان، فتُعاقبُ اللامُ النونَ، وأنَّ هذا التعاقبَ شاذٌّ عندَ البصريِّينَ، بابُه الشعرُ[106]، جائزٌ عندَ الكوفيِّينَ وأبي عليٍّ الفارسيِّ، كقولِكَ: واللهِ يخرُجَنَّ زيدٌ[107].

(ب) وإذا حُذفَ حرفُ القسمِ جازَ أنْ يُعاقبَهُ ها التنبيه، وهمزةُ الاستفهام، وألفُ الوصلِ بعدَ قطعِها. إلاّ أنَّ العربَ لم تجعلْ هذهِ المُعاقبةَ إلاّ في اسمِ اللهِ تعالى[108]، كما أنّه لا يجوزُ في الاسمِ إلاّ الجرُّ؛ لأنَّ حكمَ المعاقبِ أنْ يدلَّ على عقيبِه، وأنْ يجريَ مجراهُ.

1 . ها التنبيه: تُعاقبُ " ها " التنبيه حرفَ الجرِّ الواوَ. قالَ سيبويه: " ... ومثلُ ذلكَ: اللهَ لا أفعلُ، وإذا قلتَ: لاها اللهِ لا أفعلُ لم يكنْ إلاّ الجرُّ، وذلكَ أنّه يريدُ: لا واللهِ، ولكنّه صارَ " ها " عوضًا منَ اللفظِ بالحرفِ الّذي يجرُّ وعاقبَهُ"[109]. والدليلُ على أنّ " ها " معاقبةٌ لحرفِ القسمِ أنّه لا يُجمعُ بينَ " ها " وحرفِ القسمِ، فلا يُقالُ: لاها واللهِ. وثمَّ دليلٌ آخرُ " وهوَ أنّكَ إذا حذفتَ حرفَ القسمِ ولم يكنْ هناكَ " ها " التنبيه كانَ الوجهُ في اسمِ اللهِ النصبَ، ولم يجزِ الجرُّ إلا ضعيفًا، فإذا أدخلتَ " ها " التنبيه لم يكنْ إلاّ الجرُّ"[110].

2 . همزة الاستفهام: وتُعاقبُ همزةُ الاستفهام[111] حرفَ القسمِ، كقولِكَ: آللهِ لقد كانَ كذا وكذا. قالَ سيبويه: " ... ومثلُ ذلكَ: آللهِ لتفعلَنَّ؟ إذا استفهمتَ، أضمرُوا الحرفَ الّذي يجرُّ وحذفُوا،

---

[103] ابن منظور: لسان العرب 323/14 رضي.

[104] المصدر نفسه 168/14 دمي.

[105] المصدر نفسه 297/15 مني.

[106] ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 529/1.

[107] الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 866/2، ورضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية 339/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 304/1، و 486/2.

[108] ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 531/1 . 532.

[109] سيبويه: الكتاب (بولاق) 293/1. وينظر أيضا 357/1.

[110] الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 855/2.

[111] قال أبو حيان: " وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس استفهاما حقيقيا ". ارتشاف الضرب 477/2.

تخفيفًا على اللسان، وصارتْ ألفُ الاستفهام بدلاً منهُ في اللفظ مُعاقبًا"[112]. والهمزةُ عندَه معاقبةٌ للواوِ[113]. وذكرَ المراديُّ أنّه ينبغي أنْ تكونَ الهمزةُ مُعاقبةً للباءِ دونَ غيرِها؛ لأصالة الباءِ في القسم[114]. والدليلُ على أنَّ الهمزةَ معاقبةٌ لحرف القسمِ أنَّه لا يُجمعُ بينَها وبينَ حرفِ القسمِ، فلا يُقالُ: أَوَاللهِ، وأنّ اسمَ اللهِ لا يُنصبُ ولا يرفعُ بعدَها[115].

3 . ألف الوصل: وتُعاقبُ ألفُ الوصلِ في أداة التعريف حرفَ القسمِ الواوَ، كقولهم: أَفأَللهِ. قالَ سيبويه: " وقد تُعاقبُ ألفُ اللامِ حرفَ القسمِ كما عاقبتهُ ألفُ الاستفهامِ و " ها " فتظهرُ في الموضعِ الذي يسقُطُ في جميعِ ما هو مثلُه للمُعاقبة. وذلكَ قولكَ: أَفأَللهِ لتَفعَلَنَّ. ألا ترى أنّكَ إنْ قلتَ: أَفَوَاللهِ لم تَثبُتْ"[116]. وأضافَ المبرّدُ أنَّ الفاءَ للعطفِ والألفَ قبلَها للاستفهامِ، وأنَّ ألفَ الوصلِ لا تكونُ مُعاقبةً لحرفِ القسمِ إلاّ في هذا الموضعِ، كأنَّ قائلاً قالَ لكَ: هذه الدارُ لي، فقلتَ أنتَ مُستفهمًا عاطفًا على كلامه بحرف العطف الفاء: أفأللهِ لقد كانَ كذا وكذا[117]. ويجبُ قطعُ همزةِ الوصلِ ههنا، لكونِها مُعاقبةً لحرفِ القسمِ، وإذا لم تُقطعْ ألفُ الوصلِ نُصبَ الاسمُ المقسمَ بهِ أو رُفِعَ، وإذا قُطِعتَ ألفَ الوصلِ لم يُنصبْ ولم يُرفعْ[118].

(**12**) **أو والواو**: ذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّ " أو " تُعاقبُ الواوَ في معنى الإباحةِ كثيرًا، وجعلَ من ذلكَ قولَهُ تعالى: { ولا يُبدينَ زِينَتَهُنَّ إلاّ لِبُعُولَتِهِنَّ أو آبَائِهِنَّ أو أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أو إخْوَانِهِنَّ ... }[119] الآية، ومنه أيضًا قولُكَ: جالسِ الحسنَ أوِ ابنَ سيرين، فلو جالسهما لما كانَ مخالفًا لما أُبيحَ لهُ[120]. وأشارَ إلى ذلكَ ابنُ عقيلٍ وأجازَهُ بشرطِ أمْنِ اللّبسِ، وجعلَ منه قولَ جريرٍ[121]:

جاءَ الخلافةَ أو كانتْ له قدرًا كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ[122]

ومجيءُ " أو " بمعنَى الواوِ هو مذهبٌ كوفيٌّ[123].

وناقشَ السهيليُّ دلالةَ " أو " العاطفةِ، فذكرَ أنّها وُضِعتْ للدّلالة على أحدِ الشيئينِ المذكورينِ معَها، ومنعَ أنْ تكونَ للإباحةِ في شيءٍ من الكلامِ ، وذكرَ أنَّ الإباحةَ المزعومةَ في نحوِ: جالسِ الحَسنَ أوِ ابنَ سيرينَ، لم تُوجَدْ " من لفظِ (أو) ولا من معناها ، وإنّما أُخِذتْ من صيغةِ الأمرِ معَ قرائنِ

---

[112] سيبويه: الكتاب (بولاق) 293/1. وينظر 145/2.

[113] المصدر السابق 2/ 145.

[114] المرادي: الجنى الداني ص 33. وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 130/1.

[115] الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 856/2.

[116] سيبويه: الكتاب (بولاق) 145/2.

[117] أبو حيان: ارتشاف الضرب 478/2.

[118] الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 856/2.

[119] النور الآية 31.

[120] أبو حيان: ارتشاف الضرب 640/2 . 641.

[121] البيت من البسيط، وهو في ديوانه ص 416.

[122] ابن عقيل: شرح ابن عقيل 233/3.

[123] ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 234/1 . 235.

الأحوالِ. و (أو) غيرُ معتمدةٍ في هذا الكلامِ، وإنّما دخلتْ لِغَلَبِ العَادةِ في أنَّ المُشتغِلَ بالفعلِ الواحدِ لا يشتغِلُ بغيرِه، وأنّ المجالِسَ للحسنِ أو ابنِ سيرينَ غيرُ جامعٍ بينَهما معًا؛ ألا ترى أنّ المأمورَ بهذا لو جمعَ بينَ الشيئينِ المباحينِ لم يكنْ عاصيا، علما بأنَّ (أو) ليستْ معتمدةً ههنا"[124].

(13) النداء:

(أ) يرى المبرّدُ أنَّ في المنادى المضافِ إلى ياءِ المتكلّمِ أقوالاً أجودُها عندَهُ حذفُ الياءِ، كقولِه عزَّ وجلَّ: { يا قومِ لا أسألكمْ عليهِ أجرًا }[125]. والعلّةُ عندَهُ كونُ الياءِ مُعاقبةً للتنوينِ حالّةً في محلّه، فكما يسقطُ التنوينُ في المنادى المفردِ العلمِ، نحو: يا زيدُ، تسقطُ ياءُ المتكلّمِ في المنادى المضافِ إلى ياءِ المتكلّمِ؛ لأنّها في الاسمِ بمنزلةِ التنوينِ، معاقبةٌ لهُ. قالَ: "وإنّما كانَ حذفُها الوجهَ؛ لأنّها زيادةٌ في الاسمِ غيرُ منفصلةٍ منهُ معاقبةٌ للتنوينِ حالّةٌ في محلِّه، فكانَ حَذفُها ههنا كحذفِ التنوينِ من قولِك: يا زيدُ، ويا عمرُو، وكانتْ أَحْرى بذلكَ؛ إذ كانتْ تذهبُ في الموضعِ الذي يثبتُ فيهِ التنوينُ. وذلكَ إذا التقى ساكنانِ، وهي أحدُهما. تقولُ: جاءني غلامي العاقلُ. وجاءني زيدٌ العاقلُ، فتحرّك التنوينَ لالتقاءِ الساكنينِ، وتحذفُ الياءَ لالتقاءِ الساكنينِ، ومعَ ذا فإنّ الياءَ والكسرةَ تُستثقَلانِ، والكسرةُ تدلُّ على الياءِ، فإذا حذفتَها دلّت عليها الكسرةُ، وأوضحتْ لكَ المعنى"[126].

وما ذهبَ إليهِ المبرّدُ أشارَ إليهِ سيبويهِ، ولكنَّ سيبويهِ استعملَ عبارةَ البدلِ عوضًا من عبارةِ المعاقبةِ. قالَ: " اعلمْ أنَّ ياءَ الإضافةِ لا تَثبُتُ معَ النداءِ، كما لم يثبُتِ التنوينُ في المفردِ؛ لأنَّ ياءَ الإضافةِ في الاسمِ بمنزلةِ التنوينِ؛ لأنّها بدلٌ من التنوينِ"[127].

(**ب**) ويسقطُ التنوينَ في بابِ الندبةِ من زيدٍ إذا قلتَ: وا غلامَ زيدَاه. والعلّةُ أنَّ ألفَ الندبةِ زيادةٌ في الاسمِ، والتنوينُ زيادةٌ، فعاقبتِ الألفُ التنوينَ. وإذا أُجريَ المندوبُ مُجرى المُنادى، قيلَ: وا غلامَ زيدٍ؛ " لأنّه إذا لم يكنْ أحدُهما كانَ الآخرُ. وكذلكَ كلُّ مُتعاقبينِ"[128].

وقد عقدَ ابنُ جنّي في (الخصائصِ) باباً عنوانُه " باب في حرفِ اللينِ المجهولِ "، ووازنَ فيهِ بينَ مدّةِ الإنكارِ وبينَ مدّةِ الندبةِ من جهاتٍ عدّةٍ، وأشارَ في أثناءِ ذلكَ إلى أنَّ مدةَ الندبةِ تعاقبُ التنوينَ. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ مدّةَ الإنكارِ في نحوِ قولِكَ في جوابِ من قالَ: رأيتُ زيدًا: أزيدنيه، لا تتصلُ بما قبلَها، لأنَّ التنوينَ يفصلُ بينهما، وأمّا المدّةُ في المندوبِ في نحو: وا غلام زيداه، فتتّصلُ به، ولا يفصلُ بينهما التنوينُ، لكونِها معاقبةً لهُ. قالَ: " وأيضًا فإنَّ مدّةَ الإنكارِ لا تتصلُ بما قبلَها اتصالَ مدّةِ الندبةِ بما قبلَها؛

---

[124] السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 254.

[125] هود الآية 51.

[126] المبرد: المقتضب 246/4.

[127] سيبويه: الكتاب (هارون) 209/2.

[128] المبرد: المقتضب 269/4.

ألا ترى التنوينَ فاصلاً بينهما في نحو: أزيدنيه، ولا يُفصلُ به بينَ المندوبِ ومدّةِ الندبةِ في نحو: وا غلام زيداه، بل تحذفُه لمكانِ مدّةِ الندبةِ، وتعاقبُ بينَهما؛ لقوّةِ اتّصالها به، كقوَّةِ اتّصالِ التنوينِ به"[129].

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ التنوينَ لم يسقطْ لكونه معاقبًا للألف، وإنّما سقطَ لالتقاءِ الساكنين، سكونه وسكونِ الألف[130]. وممّا يدلُّ أيضًا على أنَّ الألفَ ليستْ معاقبةً للتنوينِ أنّه يصحُّ إثباتُ التنوينِ محرّكًا بالفتحِ أو بالكسرِ، فيُقالُ: وا غلام زيدنَاه، أو زيدنِيه، وذلكَ ما أجازَهُ الكوفيّونَ[131]، فلو كانَتِ الألفُ معاقبةً له لامتنعَ الجمعُ بينَهما.

(ج) والأصلُ في الاستغاثةِ أنْ يُجرَّ المُستغاثُ به بلامٍ مفتوحة، والمُستغاثُ لهُ أو منهُ بلامٍ مكسورةٍ. على أنَّ هذه الصورةَ قد تتغيّرُ فتحذفُ اللامُ من المستغاثِ به وتُعاقبُها ألفُ مدٍّ، كما تقولُ: يا يزيدَا لعمْرٍو، ولا يجوزُ الجمعُ بينَهما، فلا يُقالُ: يا لَيزيدَا لعمْرٍو. قالَ الخليلُ: " اللامُ في المستغاثِ بدلٌ منَ الزيادةِ اللاحقةِ في الندبةِ آخرَ الاسمِ من نحوِ: يا زيدَاه، ولذلكَ يتعاقبان، فلا تدخلُ اللامُ مَعَ ألفِ الندبةِ، ومُجراهما واحدٌ؛ لأنّكَ لا تدعُو واحدًا ليستجيبَ في الحالِ كما في النّداءِ "[132].

كما تُعاقبُ هذه الألفُ لامَ الجرِّ في نداءِ التعجّبِ، كقولِ امرئِ القيسِ[133]:

ويومَ عقرتُ للعذارَى مطيّتي فيا عَجَبا من رحلِها المُتحمّلِ[134]

ويجوزُ أيضًا أنْ يُعاقبَ التعجبُ نفسُه لامَ الجرِّ، كقولكَ: يا عجبُ[135].

ولكونِ الألفِ في آخرِ المُستغاثِ به والمُتعجّبِ منهُ مُعاقبةً للاّمِ امتنعَ اجتماعُهما، فلا يُقالُ: يا لَيزيدا، واستدلّ بعضُ النحاةِ بهذه المعاقبةِ على أنّ اللامَ زائدةٌ، وأنّها لا تتعلّقُ بشيءٍ[136].

(**14**) **لوما ولولا**: نقلَ ابنَ منظورٍ عن الفرّاءِ أنَّ لولا ولوما بمعنى هلاّ، وأنَّ الواوَ والميمَ فيهما متعاقبتان[137]، وأنّه جعلَ من ذلكَ قولَهُ تعالى : { لَوما تأتينَا بالملائكةِ إنْ كُنتَ منَ الصّادقينَ }[138].

وقد ناقشَ الفرّاءُ لولا ولوما في (معاني القرآن) ولكنّه لم ينصَّ على تعاقبِ اللامِ والميمِ فيهما، واكتفى بالإشارةِ إلى أنّهما لُغتانِ في الخبرِ والاستفهامِ[139].

---

[129] ابن جني: الخصائص 156/3.

[130] السيوطي: همع الهوامع 68/3.

[131] السيوطي: همع الهوامع 68/3.

[132] السيوطي: الأشباه والنظائر 126/1.

[133] البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص11.

[134] سيبويه: الكتاب (هارون) 218/2، وابن عقيل: شرح ابن عقيل 281/3.

[135] أبو حيان: ارتشاف الضرب 142/3.

[136] السيوطي: همع الهوامع 72/3.

[137] ابن منظور: لسان العرب 413/15.

[138] الحجر الآية 7.

[139] الفراء: معاني القرآن 85/2.

(**15**) **جواب لولا والخبر**: إذا وقعَ بعدَ لولا اسمٌ ظاهرٌ فهو مبتدأٌ، خبرُه محذوفٌ عندَ البصريينَ[140] كقولكَ: لولا زيدٌ لقمتُ، وذكرَ ابنُ جنّي أنّ جوابَها مُعاقبٌ للخبرِ المحذوفِ، لذلكَ وجبَ حذفُهُ، ولم يجُزْ ذكرُهُ[141]. أي أنّه لما كانَ الجوابُ سادًّا مسدَّ الخبرِ، وحالاً محلّهُ، مُعاقبًا لهُ وجبَ حذفُهُ، وامتنعَ ذكرُهُ؛ لامتناعِ الجمعِ بينَ المتعاقبينِ.

(**16**) **ما**: من خصائصِ كانَ أنّه يجوزُ حذفُها والتعويضُ عنها بـ " ما "، كقولِهم: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معَكَ، ومثلُه عندَ النحاةِ قولُ عباسِ بنِ مرداسٍ[142]:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكُلهمُ الضَّبُعُ

فقد ذهبَ الفارسيُّ وابنُ جنّي إلى أنَّ العاملَ في المرفوعِ والمنصوبِ في قولِه: أنت ذا نفرٍ، هو " ما "؛ " لأنّها عاقبتِ الفعلَ الرافعَ الناصبَ، فعملتْ عملَهُ من الرفعِ والنصبِ"، وذلكَ بناءً على " أنَّ الشيءَ إذا عاقبَ الشيءَ ولِيَ منَ الأمرِ ما كانَ المحذوفَ يليه"[143].

وكونُ " ما " مُعاقبةً لكانَ أو عِوَضًا منها ممّا اتّفقَ فيهِ النحاةُ ، ولكنَّ أكثرَهم خالفَ الفارسيَّ وابنَ جنّي في العاملِ فيما بعدها رفعًا ونصبًا. فمذهبُ الجمهورِ أنَّ العاملَ في المرفوعِ والمنصوبِ هو " كانَ " المحذوفةُ، لا "ما"[144]. وفي ظنّي أنَّ الأخذَ بظاهرِ النصِّ أولى من الركونِ إلى التأويلِ وتقديرِ ما ليسَ فيهِ؛ لذا فرأي الفارسيِّ وابنِ جنّى يبدوانِ أقربَ؛ لبعدِهما من ذلكَ.

(**17**) **التأنيث**:

(أ) ذكرَ ابنُ جنّي أنَّ التاءَ في نحوِ: أُختٍ وبنتٍ بدلٌ من لامِ الكلمةِ المحذوفةِ، وهي الواوُ، وأنَّ هذه التاءَ فيهما ليست بعلامةِ تأنيثٍ، وأنَّ الصيغةَ فيهما عَلَمُ تأنيثِهما، ومرادُه بالصيغةِ فيهما، بناؤُهما على فُعْلٍ وفِعْلٍ، وأصلُهما فَعَلٌ، مستدلاً على ذلكَ بأنّ التاءَ في الصيغةِ تعاقبُ الهاءَ في ابنةٍ، والهاءُ علامةُ التأنيثِ الصريحةِ، كما لا يخفى. قالَ: " ... فقالُوا: أُختٌ وبنتٌ، وليست التاءُ فيهما بعلامةِ تأنيثٍ، كما يظنُّ مَن لا خبرةَ له بهذا الشأنِ، ... فإنْ قيلَ فما علامةُ التأنيثِ في أُختٍ وبنتٍ؟ فالجوابُ أنَّ الصيغةَ فيهما علَمُ التأنيثِ، وأعني بالصيغةِ بناءهما على فُعْلٍ وفِعْلٍ، وأصلُهما فَعَلٌ، وإبدالُ الواوِ فيهما لامًا؛ لأنَّ هذا عملٌ اختصَّ بهِ المؤنّثُ. ويدلُّ أيضًا على ذلكَ إقامتُهم إياهُ مُقامَ العلامةِ الصريحةِ، وتعاقُبُهما على الكلمةِ الواحدةِ، وذلكَ نحوُ: ابنةٍ وبنتٍ، فالصيغةُ في بنتٍ قامتْ مَقامَ الهاءِ في ابنةٍ، فكما أنَّ الهاءَ عَلَمُ تأنيثٍ لا محالةَ، فكذلكَ صيغةُ بنتٍ عَلَمُ تأنيثِها"[145].

---

[140] المالقي: رصف المباني ص 362.

[141] السيوطي: الأشباه والنظائر 129/1.

[142] البيت من البسيط، وهو في ديوانه ص 128 برواية: أمّا كنتَ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

[143] ابن جني: الخصائص 381/2.

[144] ينظر: سيبويه: الكتاب (بولاق) 148/1، والرضي: شرح الكافية 253/1، والبغدادي: خزانة الأدب 80/2، وابن يعيش: شرح المفصل 99/2.

[145] ابن جني: سر صناعة الإعراب 165/1 . 166.

وإذا كانَ ابنُ جنّي قد منعَ أنْ تكونَ تاءُ أُخت وبنت للتأنيث، وفسّر وجودَها في الصيغتين في ضوءِ المعاقبة، فقد جعلَها غيرُه للتأنيث. يقولُ سسيبويه: " وكذلكَ تاءُ أختٍ وبنتٍ وثِنتين وكلتا، لأنّهنّ لحقنَ للتأنيث"[146]. وذلكَ ما أكّدَه المستشرقُ الألمانيُّ برجشتراسر إذ ركن إلى أنَّ الأخ والابن من الأسماءِ القديمةِ التي مادتُها مكونةٌ من حرفين، وأنّ التاءَ هي تاءُ التأنيث[147].

(ب) ومما تعاقب فيه علامتا تأنيث " أَطْرِقا " . بلفظِ الاثنين . في قولِ أبي ذُؤيب[148]:

عَلى أَطرِقَا باليات الخيا م إلاّ الثُّمامُ وإلاّ العصِيُّ

فقد ذكرَ بعضُهم إنَّ أصلَه أَطْرِقاءُ جمعُ طريقٍ بلغةِ هذيلٍ، ثمَّ قُصِرَ ضرورةً[149]، والدليلُ قولُ الآخر[150]:

تيَمَّمتُ أَطْرِقةً أو خَليفَا

ومعنى هذا أنَّ علامتي التأنيث الألفَ الممدودةَ والهاءَ تعتقبان عليه. ولعلّ ما ألجأَهم إلى القولِ بذلكَ أنَّ بناءَ أفْعلا مقصوراً بناءٌ نفاهُ النُّحاة[151]. وقيلَ: إنّه اسمُ مكانٍ منقولٌ عن فعلِ أمرٍ الاثنين[152]، وهو الأرجحُ، لظهورِه، وبُعدِه عن التأويلِ.

(18) ومن المعاقبةِ ما قالَهُ سيبويه في تفسيرِ قولِهم: لا سواءٌ. قالَ: " وإنّما دخلت " لا " هنا لأنّها عاقبتْ ما ارتفعتْ عليه سواءٌ. ألا ترى أنّكَ لا تقولُ: هذانِ لا سواءٌ، فجازَ هذا كما جازَ: لاها اللهِ ذا، حينَ عاقبتْ، ولم يَجُزْ ذكرُ الواوِ"[153].

والمعاقبةُ هنا تتمثّلُ في أنَّ سيبويه تأوّلَ (لا سواءٌ) على حذفِ مبتدأ تقديرُه: هذانِ لا سواءٌ، وهو واجبُ الحذفِ، و (لا) معاقبةٌ له، لذا لا يصحُّ الجمعُ بينَهما، فلا يُقالُ: هذان لا سواءٌ، كما لا يصحُّ الجمعُ بين (ها) وواوِ الجرِّ في القسمِ في نحوِ: لاها اللهِ؛ لكونِ (ها) معاقبةً للواوِ.

(**19**) ومن المعاقبةِ أنّهم جعلوا: لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ، بدلاً من: لا ينبغي لكَ، مُعاقِبًا لهُ[154]، ولذلكَ وقعت المعرفةُ هنا غيرَ مكررةٍ[155]. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ (لا) النافيةَ للجنسِ إذا لم تعملْ، وكانَ مدخولُها معرفةً، لزمَ عندَ الجمهورِ تكرارُها، إلاّ إذا كانَ مدخولُها في معنى الفعلِ فلا يلزمُ تكرارُها، كما في قولِهم: لا

---

[146] سيبويه: الكتاب 317/4.

[147] برجشتراسر: التطور النحوي ص 51.

[148] البيت من المتقارب، وهو في شرح أشعار الهذليين 100/1.

[149] ياقوت الحموي: معجم البلدان 218/1.

[150] لم أعثر على قائله.

[151] ابن منظور: لسان العرب 224/10 طرق. وفي معجم البلدان لياقوت الحموي (218/1) أنّ ابن جني ذكر أنه يروى: أَطْرُقا جمعُ طريق، إذ جمع طريق عند من أنث أَطْرُقٌ.

[152] الزمخشري: المفصل في علم العربية ص 15 . 16، وابن يعيش: شرح المفصل 29/1، و 31.

[153] سيبويه: الكتاب (هارون) 302/2.

[154] المصدر نفسه 302/2.

[155] ابن منظور: لسان العرب 684/11 نول.

نولُكَ ، فلم تُكرّرْ (لا) هُنا على الرغم من كونِ (نولُكَ) معرفةً؛ لأنَّه جُعِلَ معاقبًا للفعلِ: لا ينبغي لكَ ، مُضمَّنًا معناهُ.

الخلاصة:

وبعدُ، فمّما لا شكَ فيه أنَّ التعاقبَ واحدٌ من المصطلحاتِ النحويّة التي اعتمدَها النحويّونَ، وأنَ جملةً من مسائلِ النحوِ وقضاياهُ عُلِّلتْ وفُسّرتْ في ضوئه. وقد كشفَ البحثُ عن تلكمُ المسائلِ، ولمَّ شَتيتَها، وما تفرّقَ منها وتناثرَ في كتبِ النحوِ، وحاولَ تجليةَ مفهومِ مصطلحٍ كانَ لهُ حضورٌ بارزٌ في التنظيرِ النحويِّ.

ويكادُ ينعقدُ الإجماعُ على أنَّ للتعاقبِ في المستوى النحويِّ مدلولاً يتمثّلُ في أنَّ المُعاقبَ إذا جاءَ سقطَ المعاقَبُ، وأنَّه لا يدخلُ أحدُهما مَعَ الآخرِ، وأنّه إذا لم يكنْ أحدُهما كانَ الآخرُ، وكذلكَ شأنُ كلِّ متعاقبين.

وكشفَ البحثُ أنَّ للتعاقبِ أثرًا بيّنًا جليًّا في نحوِ العربيّةِ ، وأنَّ لهذا الأثرِ مظاهرَ عدّةً، توزّعتْها مسائلَ البحثِ، ومناقشاته، أجملُها في الآتي:

1 . الاعتمادُ على التعاقبِ موجّهًا رئيسًا في تحليلِ جملة من قضايا النحوِ وتفسيرِها.

2 . أنَّ كثيراً من النحاةِ ركنُوا إلى التعاقبِ، واتّخذُوا منهُ علّةً، وحجّةً يحتجُّونَ بها لتأييدِ مذاهبِهم، أو ردِّ مذاهبِ غيرِهم. من ذلكَ، مثلاً، أنَّ ابنَ جنّي نسبَ إلى الزجاجيِّ أنَّ التنوينَ في نحو: جوارٍ، إنّما هو عِوضٌ من ضمّةِ الياءِ[156] ، غيرَ أنَّ ابنَ جنّي ردَّ هذا الرأيَ وطعنَ فيه متّخذًا من التعاقبِ حجّةً لهذا الردِّ. قالَ: " وههنا إفسادٌ لقولِ أبي إسحاقَ آخرُ، وهو أنْ يُقالَ لهُ: إنَّ هذه الأسماءَ قد عاقبتْ ياءاتُها ضمّاتِها، ألا تراها لا تجتمعُ معَها، فلمّا عاقبتْها جرتْ لذلكَ مَجراها، فكما أنّكَ لا تعوّضُ من الشيءِ وهو موجودٌ، فكذلكَ أيضًا يجبُ ألا تعوِّضَ منه وهناكَ ما يَعاقبَه، ويجري مَجراه"[157] .

3 . إجازةُ تراكيبَ يراها كثيرونَ ممتنعةً لا تصحُّ اعتمادًا على توجيهها في ضوءِ التعاقبِ. من ذلكَ، مثلاً، أنَّ المالقيَّ صحّحَ نحوَ قولِهم: قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ فلانٍ، معتلاً بأنَّ التنوينَ إنّما حُذفَ لتقديرِ الإضافة، لكونِ التنوينِ مُعاقبَ الإضافةِ، لا يجتمعانِ[158] . ومثلَ هذا التركيبِ ممتنعٌ عند بعضِ النحاةِ، لا يجوزُ مثلُه إلاَّ في الشعرِ[159] .

---

[156] مذهب الزجاجي، كما في (الإيضاح في علل النحو ص 97) أن التنوين في نحو: هؤلاء جوار وسوار وغواش وقواص هو عوضٌ من محذوف الكلمة، وليسَ عوضًا من ضمة الياء كما نقل عنه ابن جني.

[157] ابن جني: الخصائص 1:171 . 172.

[158] المالقي: رصف المباني ص 420.

[159] سيبويه: الكتاب (هارون) 179/1 . 180. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 519/2.

4 . أنَّ المعاقبَ يُعطى حكمَ المعاقَبِ، ويجري مجراهُ في الحكمِ النحويِّ. فقد ذهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ جنّي إلى أنَّ العاملَ في المرفوعِ والمنصوبِ في نحوِ: أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ معَكَ، هو (ما) ؛ لأنَّها عاقبتْ (كانَ)، إذ أصلُه: لأنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ معَكَ، فـ (ما) عملتْ عملَ (كانَ) من رفعٍ ونصبٍ؛ وذلكَ بناءً على " أنَّ الشيءَ إذا عاقبَ الشيءَ وليَ منَ الأمرِ ما كانَ المحذوفُ يليه"[160].

5 . أنَّ القولَ بالتعاقبِ في مسألة ما ليس محلَّ إجماعِ النحاة. فما يراهُ بعضُهم من قبيلِ التعاقبِ يراهُ آخرونَ من غيرِه. من ذلكَ، مثلاً، أنَّ عبدَ القاهرِ الجرجانيَّ وابنَ مالكٍ وطائفةً من النحاةِ أجازُوا أنْ يُعاقبَ اسمُ الإشارةِ (هذا) اسمَ الإشارةِ (ذلكَ)، فيُشارُ بذلكَ للقريبِ بمعنى هذا، ويشارُ بهذا للبعيدِ بمعنى ذلكَ، محتجّينِ بقولِه تعالى: { ذلكَ نتلُوهُ عليكَ منَ الآياتِ}[161]. ولكنَّ السهيليَّ ردَّ ذلكَ، وعدَّه من النيابةِ، لا منَ التعاقُبِ[162].

ومهما يكنْ من أمرٍ فإنَّ تلكُم الظواهرَ التي حُملتْ على التعاقبِ تُشكّلُ وحدةً متكاملةً تدلُّ على غِنى العربيّةِ، وسَعَتِها، وتنوّعِ طرائقِها في التعبيرِ، وتُفصِحُ في الوقتِ نفسِه عن تنوّعِ مناهجِ النّحاةِ وتعدّدِها.

ثبت المصادر

1. الأخفش: معاني القرآن، حققه فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت، 1981م .
2. الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، (بلا تاريخ) .
3. امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، (بلا تاريخ).
4. الأنباري (أبو بكر): المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1978م.
5. إميل بديع يعقوب: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1992م.

[160] ابن جني: الخصائص 381/2.

[161] آل عمران الآية 58.

[162] السيوطي: همع الهوامع 267/1 . 268.

6. البركلي: شرح لب الألباب في علم الإعراب، تحقيق حمدي الجبالي، (كتاب بحث قيمته عمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية غير منشور)، فلسطين، 1998م.
7. جرير: ديوان جرير بن عطية الخطفي، تحقيق نعمان أمين طه، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، (بلا تاريخ).
8. ابن جني: *الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (بلا تاريخ).
* سر صناعة الإعراب، تحقبق مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.
9. الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة ، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.
10. أبو حيان: * ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، 1987م.
*تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
11. خفاف بن ندبة: شعر خفاف بن ندبة، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1968م.
12. رؤبة: ديون رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م.
13. رضي الدين الاستراباذي: * شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
* شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (بلا تاريخ).
14. الزجاجي: اللامات، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 1985م.
15. الزمخشري: أساس البلاغة، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م.
16. السكري: شرح أشعار الهذليين، حققه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، (بلا تاريخ).
17. السهيلي: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، الطبعة الثانية، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر.
18. سيبويه: * الكتاب، طبعة دار صادر (مصورة عن بولاق)، بيروت، (بلا تاريخ).

* الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج 1، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977م، وج 2، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م، وج 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م، و ج 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م.

19. السيوطي: * الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975م.

* شرح شواهد المغني، تصحيح الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت . لبنان.

* همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.

20. ابن شقير البغدادي: المحلى وجوه النصب، تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، 1987م.

21. الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير، درسه وحققه تركي العتيبي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشيد، الرياض، 1993م.

22. العباس بن مرداس: الديوان، جمع وتحقبق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، 1968م.

23. ابن عصفور: * شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، 1980م.

* الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى ، المطبعة العربية، حلب ، 1970.

24. ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ط 9، دار الفكر، بيروت، 1974م.

25. العيني: شرح الشواهد مع حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، (بلا تاريخ).

26. الفارسي: المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى ، دار القلم، دمشق، ودار المنار، بيروت، 1987م.

27. الفراء: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1980م.

28. الفرزدق: الديوان، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).

29. قيس بن الخطيم: الديوان، تحقيق ناصر الدين الأسد، الطبعة الثانية، دار صادر، 1967م.

30. المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت، (بلا تاريخ).

31. المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 1985م.

32. المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، الطبعة الثانية، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.
33. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).
34. نهاد الموسى: اللغة العربية بين الثبوت والتحول مثل من ظاهرة الإضافة، *حوليات الجامعة التونسية*، عدد 13، 1976م.
35. الهروي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1982م.
36. ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979م.
37. ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار الأوزاعي، بيروت، 1988م.